الأمم المتحدة

A/56/766–S/2002/25

الجمعية العامة
مجلس الأمن

Distr.: General
4 January 2002
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
الدورة السادسة والخمسون
البند ١٦٦ من جدول الأعمال
التدابير الرامية إلى القضاء على الإرهاب الدولي

مجلس الأمن
السنة السابعة والخمسون

رسالة مؤرخة ٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لإسرائيل لدى الأمم المتحدة

أود أن ألفت انتباهكم إلى حادثة خطيرة للغاية وقعت يوم أمس في البحر الأحمر.

فقبل الفجر مباشرة، اعترضت قوات الدفاع الإسرائيلية السفينة ''كارين إيه KARIN A''، وهي سفينة كانت متوجهة نحو السلطة الفلسطينية ومحمَّلة بخمسين طنا من الأسلحة الهجومية. وشملت مجموعة الأسلحة المفتَّشة حتى الآن صواريخ كاتيوشا مداها ٢٠ كيلومترا وصواريخ كاتيوشا عيار ١٠٧ ميلليمترات ومداها ٨ كيلومترات، وقاذفات الآر. بي. جي.، وقذائف من طراز ساغر ''Sager''، وقنابل مدافع هاون بعيدة المدى عيار ٨٠ ميلليمترا و ١٢٠ ميلليمترا وألغاماً أرضية، وبنادق هجومية من طراز ''كلاشنكوف'' وذخيرة وأجهزة متفجرة أخرى. ويمثل هذا جزءا صغيرا فقط من الشحنة الموجودة في ٨٣ حاوية التي وجدت على متن السفينة. وقد حُمِّلت هذه الأسلحة المخبأة، القادم معظمها من جمهورية إيران الإسلامية، على متن سفينة شاحنة اشترتها السلطة الفلسطينية. وكان على متن السفينة طاقم مؤلَّف من ثلاثة عشر فردا ويقودها ضابط من شرطة خفر السواحل التابعة للسلطة الفلسطينية.

إن محاولة السلطة الفلسطينية تهريب هذا العدد غير المسبوق من الأسلحة تعتبر انتهاكا صارخا للاتفاقات التي تم التوصل إليها بين الطرفين ونذيرا بسوء نوايا الفلسطينيين في مواصلة حملاتهم الإرهابية في المستقبل. وإن هذه الأسلحة قادرة على ضرب عمق إسرائيل

070102 070102 02-20276 (A)
0220276

وتشكل مصادرها عملا حيويا للدفاع عن النفس وتدبيرا هاما ضد الإرهاب ينقذ المدنيين الإسرائيليين من عدد لا يحصى من الهجمات الإرهابية ضد المراكز السكانية الإسرائيلية.

وتأتي هذه الحادثة إثر خلفية من المحاولات الفلسطينية المستمرة لتهريب أسلحة هجوم متطورة إلى أراضي السلطة الفلسطينية عن طريق البر والبحر والجو. وما يجدر ذكره أنه في ٦ أيار/مايو ٢٠٠١، نجحت البحرية الإسرائيلية في اعتراض شحنة مماثلة من الأسلحة قادمة من لبنان في طريقها إلى قطاع غزة في حادثة أشرت إليها في رسالتي المؤرخة ٩ أيار/مايو ٢٠٠١ (A/56/69-S/2001/459). وفي كلتا الحالتين، وجدت أدوات تعويم تشير إلى أنه كان يرمي إلى إنزال الأسلحة بعيدا عن الشاطئ ويستردها أفراد أمن السلطة الفلسطينية.

إن جهود القيادة الفلسطينية المستمرة لتحويل موارد وأموال المانحين للحصول على أسلحة هجوم خطيرة، تقوض تماما مصداقيتها في ادعائها بالعمل من أجل إنهاء العنف والإرهاب والعودة إلى حوار حقيقي. وهي تشهد على حقيقة أن تصرفات الرئيس عرفات الأخيرة لا تمثل تخليا استراتيجيا عن الإرهاب بل هي تقليل تكتيكي فقط في الهجمات يناسب احتياجاته السياسية الحالية. وأخيرا، فهي تؤكد نفاق وخداع القيادة الفلسطينية، حيث تقوم بإعلانات نبيلة عن نواياها السلمية وتتخذ إجراءات شكلية ضد عناصر إرهابية غير ذات شأن لتهدئة الجمهور الدولي بينما تستمر في تخطيط اعتداءات مميتة ضد المواطنين الإسرائيليين.

وتأتي مصادرة السفينة ''كارين إيه KARIN A'' أيضا، في وقت مؤسف كانت إسرائيل تحاول فيه، بعد أن أفشلت عددا من الهجمات الانتحارية، الاستفادة من عدة أيام من الهدوء النسبي بتخفيف الاحتياطات الأمنية التي وضعتها إثر الهجمات الإرهابية بالقنابل التي جرت في أوائل كانون الأول/ديسمبر. وقد اتخذت هذه التدابير على أمل أن يحرك تقدم آخر الطرفين نحو تنفيذ خطة تنيت وتقرير لجنة ميتشيل. وتوضح الحادثة التي وقعت أمس، مع ذلك، أن الضغط على القيادة الفلسطينية يجب أن يكون متواصلا وصارما إذا كان يجب إحراز تقدم حقيقي في إنهاء العنف والرعب واستئناف العملية السياسية. ولا يمكن السماح للقيادة الفلسطينية بالاعتقاد أنها تستطيع أن ترضي إرادة المجتمع الدولي بالخُطب وحدها.

إن تصرفات السلطة الفلسطينية، بالتواطؤ مع جمهورية إيران الإسلامية والمنظمات الإرهابية التي تهدف نواياها المعلنة إلى تدمير دولة إسرائيل، تسبب قلقا بالغا في الوقت الذي ينشغل فيه أعضاء مسؤولون من المجتمع الدولي في مكافحة آفة الإرهاب. هذه التصرفات تهزأ بإرادة المجتمع الدولي وتوضح أن السلطة الفلسطينية تصر على أن تكون طرفا من المشكلة في الحرب على الإرهاب بدلا عن أن تكون طرفا في الحل.

فالطريق الوحيد للمضي قدما يستلزم التخلي الكامل والتام عن العمليات الإرهابية الفلسطينية ضد إسرائيل، واتخاذ إجراءات شاملة وصارمة ضد المنظمات الإرهابية بما في ذلك تفكيك بنياتها التحتية. ويشمل ذلك أيضا اعتقال جميع الإرهابيين، الذين ما زال كثير منهم طليقا بالرغم من حقيقة أن هوياتهم وأماكنهم معروفة للسلطة الفلسطينية، والتزاما قويا، بالقول والفعل على السواء، بالتفاوض على تسوية مع إسرائيل بروح من السلام والشراكة. وتطالب إسرائيل المجتمع الدولي بمواصلة ممارسة ضغط أكبر على القيادة الفلسطينية لإنهاء سياسة الكلام المزدوج والمخادعة والاضطلاع بجهد حقيقي ومتواصل لإنهاء العنف والإرهاب اللذين ابتُليت المنطقة بهما لأكثر من عام.

وسأكون ممتنا لو عملتم على تعميم نص هذه الرسالة بوصفها وثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة في إطار البند ١٦٦ من جدول الأعمال ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) يهودا **لانكري**
الممثل الدائم